

سياسة الاستزراع المستدام للأحياء المائية لإمارة أبوظبي

مارس 2019



هيئة البيئة - أبوظبي
Environment Agency - ABU DHABI

حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 – هيئة البيئة – أبوظبي
جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز نسخ أي جزء من هذه الوثيقة أو تخزينه على أي نظام استرداد أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو إلكتروستاتية أو شريط مغناطيسي أو وسيلة ميكانيكية أو بالتصوير الضوئي أو التسجيل أو المسح الضوئي أو خاف ذلك، دون الحصول على موافقة خطية من الناشر.

بيانات الاتصال
هيئة البيئة – أبوظبي
ص. ب: 45553 ، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4454777 - 2 - + 971
فاكس: 4463339 - 2 - + 971
customerservice@ead.ae
www.ead.ae

ملخص تنفيذي

بلغت نسبة مساهمة الأحياء المائية في الاستهلاك العالمي من الغذاء 49% من إجمالي الإستهلاك في العام 2013، ووفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) فإنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 62% في العام 2030.

تتعرض الموارد السمكية في دولة الإمارات العربية المتحدة لضغوط شديدة نتيجة للإقبال المتزايد على المنتجات السمكية، والزيادة المطردة في عدد السكان، وتطور وسائل الصيد، والصيد الجائر، والتلوث وتغير المناخ. وقد قدرت وزارة التغير المناخي والبيئة الفجوة بين الاحتياج والاستهلاك للأغذية السمكية في الدولة بحوالي 136,450 طناً في 2015، ووفقاً لإحصائيات الوزارة فإن إنتاج مزارع الأحياء المائية المرخصة في 2015 ساهم بأقل من 1% في تغطية الطلب على المنتجات السمكية.

واستشعاراً من حكومة إمارة أبوظبي لكل هذه العوامل ومن أجل المحافظة على استدامة الموارد السمكية، فقد وضعت في خطتها الإستراتيجية 2016 - 2020 برنامجاً يهدف إلى تنمية الثروة السمكية بغرض سد النقص في المخزون السمكي الطبيعي والمحافظة عليه مع المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

تهدف وثيقة سياسة الاستزراع المستدام للأحياء المائية في إمارة أبوظبي إلى تطوير قطاع استزراع مستدام لحماية المخزون الإستراتيجي للأحياء المائية، والمساهمة في المحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي للإمارة، دون الإخلال بالبيئة، بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين في هذا المجال للحصول على دخل مستدام.

المحتويات

3	1. لمحة عامة عن السياسة
3	1.1 الرؤية
3	1.2 التحديات
3	1.3 أهداف السياسة
3	1.4 السلطة القانونية
3	1.5 سريان العمل بالسياسة
4	1.6 الشركاء المعنيون بتطبيق السياسة
6	2. نبذة عن السياسة
6	2.1 قطاع المصايد السمكية
8	2.2 قطاع استزراع الأحياء المائية
8	2.3 قطاع مستدام لاستزراع الأحياء المائية – أولوية استراتيجية
10	2.4 ما تم إنجازه نحو إقامة قطاع مستدام للاستزراع
12	2.5 تحديث إجراءات ترخيص مزارع الأحياء المائية
13	3. بيان سياسة الاستزراع المستدام للأحياء المائية
13	3.1 بيان السياسة
13	3.2 تعريفات استزراع الأحياء المائية
14	3.3 مبادئ استزراع الأحياء المائية المستدام
15	3.4 كيف يتم تحقيق الاستدامة لقطاع الاستزراع؟
16	4. تحليلات السياسة
16	4.1 الفوائد من السياسة
17	5. تنفيذ ومراجعة السياسة
17	5.1 آلية التنفيذ
18	5.2 الموارد اللازمة لدعم السياسة
18	5.3 مراجعة السياسة
19	6. المراجع

1. لمحة عامة عن السياسة

1.1 الرؤية

تسعى هيئة البيئة - أبوظبي بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة، وهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، ودائرة التنمية الاقتصادية وشركاء سياسة استزراع الأحياء المائية إلى وضع سياسة عامة لقطاع استزراع الأحياء المائية، بغرض إقامة قطاع يتسم بالتنافسية والإستدامة في إمارة أبوظبي، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وتحقيق مكاسب اقتصادية للمواطنين، من خلال توفير منتجات غذائية بحرية آمنة وذات جودة عالية تلبي حاجة السوق، باستخدام تقنيات مستدامة تحافظ على التنوع البيولوجي وتضمن حماية النظم البيئية.

1.2 التحديات

بناءً على تحليل البيانات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المتوفرة، تبين أن مصايد دولة الإمارات العربية المتحدة تتعرض إلى استغلال مفرط، ولمجابهة هذا التحدي قامت هيئة البيئة - أبوظبي بالتعاون مع وزارة التغير المناخي والبيئة بتحديد قطاع استزراع الأحياء المائية كقطاع مستهدف للتقليل من الضغط على المصايد السمكية في الدولة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

1.3 أهداف السياسة

تهدف هذه السياسة إلى وضع رؤية موحدة لقطاع استزراع الأحياء المائية في إمارة أبوظبي، بالإضافة إلى سلسلة من المبادئ المشتركة والموجهات لتطوير القطاع، بهدف المحافظة على المخزون الإستراتيجي للثروة السمكية، والمساهمة في المحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي والاجتماعي للإمارة، إلى جانب مساعدة المستثمرين في هذا المجال للحصول على دخل عادل ومستدام.

1.4 السلطة القانونية

هيئة البيئة - أبوظبي مخولة بموجب البندين (12) و (13) من المادة الثالثة في القانون رقم (16) لسنة 2005 بشأن إعادة تنظيم هيئة البيئة - أبوظبي، بإعداد وتطوير السياسات والخطط المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك واستزراع الأحياء المائية. تختص هذه السياسة بإمارة أبوظبي "على مستوى حكومة أبوظبي" مع الأخذ بعين الاعتبار الجهات ذات الاختصاص بقطاع استزراع الأحياء المائية، وفقاً لما تحدده التشريعات. علماً بأن هذا الإطار القانوني يشمل، وليس مقصوراً على:

- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999، والمعدل بالقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2016، بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2018 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 بشأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية بدولة الإمارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية.
- القرار الوزاري رقم (277) لسنة 2001 بشأن مزارع الأسماك في المياه العذبة والمائلة إلى الملوحة ومياه البحر الخاضعة لسيادة الدولة.
- سياسة الزراعة والسلامة الغذائية لهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، واللائحة رقم 8 بشأن الاشتراطات الصحية والفنية الواجب توافرها لدى منشآت الإنتاج الحيواني.
- قانون رقم 2 لسنة 2008 في شأن الغذاء في إمارة أبوظبي. وعليه، فإن كلاً من وزارة التغير المناخي والبيئة، وهيئة البيئة - أبوظبي، ودائرة التنمية الاقتصادية، وهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية هي جهات ذات صلاحيات فيما يتعلق بتنظيم قطاع الاستزراع كما هو معرّف في نطاق هذه التشريعات.

تم إعداد هذه السياسة بواسطة هيئة البيئة - أبوظبي، وتمت مراجعتها والموافقة عليها من قبل الشركاء المذكورين أعلاه.

1.5 سريان العمل بالسياسة

تسري هذه السياسة الهادفة إلى إقامة قطاع مستدام لاستزراع أحياء مائية في إمارة أبوظبي اعتباراً من تاريخ اعتماد السياسة.

1.6 الشركاء المعنيون بتطبيق السياسة

لقد تم تطوير هذه السياسة كأداة لتوجيه الشركاء المعنيين بقطاع الاستزراع - بما في ذلك القطاع الخاص وعمامة الجمهور- نحو الرؤية العامة لقطاع استزراع الأحياء المائية المستدام في إمارة أبوظبي.

الشركاء المعنيون:

جدول 1: شركاء سياسة استزراع الأحياء المائية

الشركاء	دور الشركاء
صناع القرارات والجهات التنظيمية	
وزارة التغير المناخي والبيئة	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار شهادة عدم ممانعة لمزاولة نشاط استزراع الأحياء المائية • تنظيم استيراد وتصدير وتسويق الأحياء المائية ومنتجات الأسماك في دولة الإمارات العربية المتحدة • إصدار التصاريح للأنواع المدرجة في قائمة CITES أو للأحياء المائية غير المحلية • وضع التشريعات والأهداف الاستراتيجية على المستوى الاتحادي بالتنسيق مع السلطات المختصة المحلية (المجالس التنفيذية)
هيئة البيئة - أبوظبي	<ul style="list-style-type: none"> • منح رخصة بيئية لاستزراع الأحياء المائية للمشاريع التي ليس لها تأثيرات ضارة على البيئة أو الموارد الطبيعية للإمارة، والتأكد من التزام أصحاب هذه المشاريع بالتشريعات النافذة من خلال المراقبة المنتظمة لها
هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية	<ul style="list-style-type: none"> • حماية صحة المستهلك وجودة وسلامة الغذاء من خلال إجراء الفحوصات على الأعلاف والمضافات الغذائية ومنتجات الاستزراع (حية أو معالجة) بشكل منتظم
دائرة التخطيط العمراني والبلديات	<ul style="list-style-type: none"> • تحديد المواقع الملائمة لمشاريع الاستزراع بناء على خطط تطوير الإمارة • تأجير وتخصيص المساحات اللازمة لممارسة أنشطة الاستزراع على اليابسة وفي البحر وفق التشريعات السارية • منح خرائط المواقع
دائرة التنمية الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار الرخص التجارية لمزارع الأحياء المائية التجارية في إمارة أبوظبي، وتعتبر الواجهة الأولى للتقدم بطلب مزاولة مشروع استزراع تجاري
الاستشارة الفنية	
هيئة البيئة - أبوظبي	<ul style="list-style-type: none"> • دعم مدير السياسة بالاستشارة الفنية حول تطبيق السياسة
هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية	<ul style="list-style-type: none"> • دعم مدير السياسة بالاستشارة الفنية حول تطبيق السياسة • وضع استراتيجيات الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج المحلي وتنسيق الاستثمار في قطاع الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي • تقديم العديد من الخدمات المجانية للمزارعين تتضمن الخدمات الإرشادية، والتدريب والتسويق
شركاء تنفيذ السياسة	
اللجنة التنسيقية لاستزراع الأحياء المائية في إمارة أبوظبي	<ul style="list-style-type: none"> • لجنة مشتركة بين الجهات لتعزيز التواصل وتنسيق التعاون بين الجهات والإدارات المحلية والاتحادية ذات الصلة بقطاع الاستزراع
مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية	<ul style="list-style-type: none"> • إنتاج إصبعيات الأسماك وإطلاقها من خلال برامج تحسين المخزون السمكي من أجل التنمية المستدامة لاستزراع الأحياء المائية

الشركاء	دور الشركاء
شركاء تنفيذ السياسة	
صندوق خليفة	تقديم الدعم المالي لمشاريع استزراع الأحياء المائية الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض
جامعة الإمارات العربية المتحدة	التعاون في مجال البحوث ذات العلاقة باستزراع الأحياء المائية
جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	التعاون في مجال البحوث ذات العلاقة باستزراع الأحياء المائية
شركاء السياسة الإضافيين	
المنتجون في قطاع استزراع الأحياء المائية	إنتاج منتجات الأحياء المائية للأغراض التجارية والبحثية
الصيادون التجاريون والترفيهيون	فرصة الاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية
الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك	بيع وتسويق الأسماك المصطادة والأسماك المستزرعة
قطاع الفنادق	بيع وتسويق منتجات مزارع الأحياء المائية
المستهلكون وعامة الجمهور	استهلاك منتجات مزارع الأحياء المائية

2. نبذة عن السياسة

2.1 قطاع المصايد السمكية

ترتبط حياة الإماراتيين ارتباطاً وثيقاً بالبحر وموارده الطبيعية، حيث اعتمد أجدادنا في معيشتهم على صيد الأسماك والثروات البحرية بشكل أساسي، وباتت مهنة الصيد جزءاً لا يتجزأ من الموروث التاريخي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما كان البحر يلعب دوراً هاماً في تعزيز العلاقات بين دول منطقة الخليج العربي والعالم بأسره.

2.1.1 المحافظة على الروابط التقليدية

يقوم قطاع المصايد السمكية في الوقت الحاضر- بفرعيه التجاري والترفيهي- بالمحافظة على هذه الروابط التقليدية، من خلال استخدام القوارب الخشبية التقليدية (اللنشات)، والقوارب المصنوعة من الفبرجلاس وتزويدهما بالمحركات ليتناسبا مع المتطلبات الحالية ، ومن خلال اتباع طرق ومعدات الصيد التقليدية بما فيها أقفاص الصيد (القراقير) والشباك (الغزل) ومعدات الصيد الثابتة كالحظرة والسكرار المتبعتين بشكل أساسي في إمارة أبوظبي. أما الصيد باستخدام الخيط والسنارة (الحداق) فتستخدم بشكل أساسي من قبل هواة الصيد الترفيهي في الدولة. كما يلاحظ وجود زيادة مطردة في شعبية الصيد باستخدام البنادق أثناء الغوص الحر لدى الجيل الجديد من هواة الصيد.

2.1.2 المحركات والضغوط التي تواجهها المصايد السمكية

على ضوء الزيادة السكانية المطردة التي شهدتها الدولة خلال العقدين الماضيين، والتي تقدر بأربعة أضعاف ، ارتفع الطلب على الموارد الطبيعية البحرية، وتعددت الأنشطة والاستخدامات البشرية للبيئة البحرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد السمكية في الدولة كما هو الحال في بقية دول العالم. تتمثل الضغوط الرئيسية التي تواجهها المصايد السمكية بالدولة فيما يلي:

- زيادة الطلب على الأسماك بسبب الزيادة السكانية والنمو

المتسارع في قطاع السياحة.

- فقدان وتدهور الموائل الرئيسية وتدني جودة المياه بسبب أعمال التنمية الساحلية.

- تأثيرات التغير المناخي على المصايد السمكية .

- انخفاض جودة المياه البحرية بسبب ارتفاع حموضة المحيطات الناتجة عن التغير المناخي، والتي تؤثر سلباً على عمليات تكاثر الأسماك ومعدلات بقاء صغار الأسماك.

- فقدان أشجار القرم والأعشاب البحرية نتيجة عمليات التنمية الساحلية، مما يؤثر على المخزون السمكي نظراً لفقدان موائل الحضانة الطبيعية للأسماك.

- عمليات الصيد غير القانونية وغير المنظمة في قطاع الصيد الترفيهي.

تشير الدراسات الاجتماعية الاقتصادية في الدولة إلى أن أحد الضغوط الرئيسية على المخزون السمكي يكمن في وجود عدد هائل من الصيادين يفوق الطاقة الاستيعابية لقطاع المصايد التجارية والترفيهية، حيث تتعرض أنواع الأسماك القاعية مثل الهامور والشعري والفرش - التي تشكل أغلب كميات الأسماك المصطادة - إلى استغلال مفرط بمستويات تفوق مستوى الصيد المستدام بحوالي خمسة أضعاف، أما الأنواع السطحية مثل الكنعد فهي تتعرض إلى استغلال مفرط بمستويات تصل لثلاثة أضعاف مستوى الصيد المستدام.

تعتبر الحظرة من المعدات التقليدية الثابتة التي يتم نصبها بشكل دائري في المياه الضحلة القريبة من سواحل وجزر إمارة أبوظبي، بحيث يتم دخول الأسماك إليها أثناء فترة المد ليتم احتجازها أثناء فترة الجزر وانحسار المياه. أما السكرار فهو عبارة شبك يتم مدها في مناطق ساحلية ذات تضاريس تسهل عملية احتجاز الأسماك عند انحسار المياه

مهنة الصيد باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإرث الثقافي والتراثي لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه يتوجب مجابهة هذا التحدي لضمان حق الأجيال القادمة في استغلال الموارد السمكية.

كما أن هناك تأثيرات اجتماعية اقتصادية أخرى، تتمثل في فقدان فرص العمل في هذا القطاع، وفقدان القيمة الترفيهية مما يؤثر سلباً على القطاع السياحي. أما من الناحية البيئية، قد تؤدي هذه التأثيرات إلى خلل في وظائف وسلامة نظم البيئة البحرية.

2.1.6 الاستجابة: برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة

إدراكاً للحالة البيئية لمصايد الأسماك وأهميتها الاجتماعية للتراث الإماراتي، قامت وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع هيئة البيئة - أبوظبي في عام 2015 بإطلاق برنامج المصايد السمكية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2018)، ووضع خطة شاملة لمدة أربع سنوات تشمل على هدف عام للبرنامج، يتمثل في أن يكون لدولة الإمارات العربية المتحدة مصايد سمكية مستدامة من خلال تحقيق التوازن بين الركائز الثلاثة للإستدامة وهي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف إقامة قطاع مصايد سمكية مستدام بيئياً، ومُجد اقتصادياً، ومسؤول اجتماعياً.

يعتبر البرنامج من الأولويات الاستراتيجية، ويعمل على دمج الأهداف الدولية (اتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف آيتشي والأهداف الوطنية)، والهدف البيئي الأساسي لإدارة 70% من الموارد السمكية بشكل مستدام بحلول عام 2030. يتضمن البرنامج مشاريع متخصصة تهدف إلى تخفيف الضغط على إدارة المصايد السمكية، والحد من الاستنزاف وطاقات الصيد الفائضة في القطاع.

كما تم تحديد استزراع الأحياء المائية، ضمن البرنامج،

2.1.3 حقائق حول المصايد السمكية المستنزفة

تشير الدراسات الخاصة بإدارة المصايد السمكية التي أجريت على مدار الـ 15 سنة الماضية، بواسطة كل من وزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة البيئة - أبوظبي، والسلطات المحلية المختصة إلى ما يلي:

- تعرض الموارد السمكية الرئيسية في الدولة إلى استغلال مفرط.

- أظهرت الدراسات التي أجريت في مياه إمارة أبوظبي التي تشكل حوالي 72% من إجمالي مياه الدولة في الخليج العربي، بأن ثلاثة عشر نوعاً من الأسماك التجارية على الأقل يتم صيدها بمستويات تفوق حدود الاستدامة.

- تشكل الأنواع الثلاثة عشرة من الأسماك التي تتعرض لاستغلال مفرط حوالي 80% من جملة محصول الصيد وحوالي 88% من عائدات الصيد في المصايد التجارية.

2.1.4 نبذة عن الجانب الاقتصادي للمصايد السمكية

تعتبر المساهمة الاقتصادية لقطاع المصايد السمكية في الناتج الإجمالي لدولة الإمارات صغيرة نسبياً، حيث لا تتجاوز نسبة مساهمة القطاع 0.12% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ولكن ما يعزز من قيمة هذا القطاع هو أهميته الثقافية بالنسبة لمواطني الدولة وارتباطهم الثقافي والتراثي به.

يسهم الصيد في دولة الإمارات العربية المتحدة بما نسبته 29% من إجمالي الطلب على الأغذية البحرية، كما يسهم قطاع الاستزراع بنسبة تقل عن 1% حالياً، في حين تتم تغطية 70% من الطلب عن طريق الاستيراد من الأسواق العالمية.

2.1.5 تأثيرات المصايد السمكية المستنزفة

يشكل الاستنزاف المفرط للمصايد السمكية تحدياً لاستمرار

المصايد، إلى جانب مساهمته في التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطني الإمارة.

2.3 قطاع مستدام لاستزراع الأحياء المائية – أولوية استراتيجية

تم تحديد الاستزراع كقطاع ذي أولوية استراتيجية، على الصعيدين المحلي والوطني، لدولة الإمارات العربية المتحدة في عدد من الخطط والاستراتيجيات الداعمة للقطاع.

2.3.1 الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (2014-2021)

إن تحقيق الاستدامة في قطاع الاستزراع لدولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر أولوية استراتيجية وطنية تقع ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (2014-2021)، وتشمل خطط العمل المستهدفة الآتي:

• **الهدف 4.1:** بحلول 2021، يتم إدارة نسبة 70% على أقل تقدير من مخزون الأنواع الرئيسية والمعرضة للاستنزاف على نحو مستدام.

• **الهدف 4.2:** بحلول 2021، يتم إدارة 50% من المناطق المملوكة للحكومة والقطاع الخاص لأغراض الزراعة، واستزراع الأحياء المائية، والغابات، على نحو مستدام لضمان المحافظة على التنوع البيولوجي.

تتوافق الأهداف المذكورة مع المعاهدة الدولية بشأن أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

2.3.2 الأهداف المستقبلية من إنتاج مزارع الأحياء المائية بالدولة

يلبي الاستزراع حالياً نحو 50% من الاستهلاك العالمي للأسماك. وتماشياً مع التوجه العالمي، والمستهدف من الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، ودور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تعزيز التنمية المستدامة لاستزراع الأحياء المائية، تسعى وزارة التغير المناخي والبيئة إلى تنمية وتطوير قطاع الاستزراع. ونظراً لأن قطاع الاستزراع بالدولة لا يزال في أطواره الأولى، تقوم الوزارة بتطوير القطاع من خلال إعداد

كقطاع مستقل وحديث لإنتاج الغذاء، يسهم في تقليل الضغط على المصايد، إلى جانب مساهمته في التنمية الاقتصادية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطني الإمارة.

2.2 قطاع استزراع الأحياء المائية

تشكل المنتجات المستزرعة محلياً أقل من 1% من استهلاك الدولة من الأغذية البحرية، وتبلغ نسبة مساهمة إمارة أبوظبي من الإنتاج الكلي 34%.

هناك 9 مزارع مرخصة في إمارة أبوظبي، تقع 6 منها في منطقة أبوظبي وضواحيها، واحدة في واحة ليوا بمنطقة الظفرة، ومزرعتين في مدينة العين. بالإضافة إلى ذلك هناك 571 بركة في 365 مزرعة موزعة في إمارة أبوظبي، حيث تغطي المساحة الإجمالية لهذه البرك ما يزيد عن 3500 متر مربع.

أما الأنواع المستزرعة فتشمل أسماك البلطي والروبيان والسيبريم والحفش والكافيار والهامور. وتعتبر معظم مزارع الاستزراع صغيرة النطاق، حيث تقوم باستزراع أسماك البلطي في برك مبطنة، باستثناء مزرعة واحدة كبيرة النطاق تقوم باستزراع الروبيان، ومزرعة متطورة لاستزراع أسماك الحفش بشكل مكثف، باستخدام نظام لتدوير المياه، كما توجد مزرعة للهامور في منطقة الوثبة، والجدير بالذكر أن معظم المزارع صغيرة النطاق غير مرخصة حالياً.

يشكل الروبيان الأبيض النوع الرئيس للإنتاج، حيث يساهم بما يزيد عن 88% من الإنتاج، أما الأنواع الثانوية فتشمل البلطي والحفش التي تساهم بحوالي 50 طناً من الإنتاج السنوي. بلغ إجمالي القيمة الإنتاجية من الاستزراع في 2015 حوالي 14,000,000 درهم من خمس مزارع (3 مزارع صغيرة للبلطي، ومزرعتين كبيرتي النطاق لإنتاج الروبيان والكافيار). بلغت القيمة الإجمالية للروبيان 11,048,000 درهم من قيمة المنتجات الكلية، بينما بلغت قيمة الأنواع الأخرى حوالي 2,220,000 درهم.

يقوم القطاع حالياً بتوظيف عدد قليل من المواطنين في الوظائف الإدارية، إلى جانب العمالة الوافدة التي تشكل النسبة الأكبر من العاملين في القطاع.

كما تم تحديد استزراع الأحياء المائية، ضمن البرنامج، كقطاع مستقل وحديث لإنتاج الغذاء، يسهم في تقليل الضغط على

• الهدف 18 برنامج المحافظة على التنوع البيولوجي. المبادرة
2. ضمان الإدارة الفعالة للمصايد والمخزون السمكي، والمحافظة
على التربة والإهتمام بإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

استراتيجية أبوظبي للتنوع البيولوجي (2015-2020) والخطوة
البحرية: يوضح إطار العمل والخطوة التنفيذية التفاصيل
الإضافية المتعلقة بالأهداف وكيفية تحقيق الهدف الوطني.

2.3.5 استراتيجية أبوظبي للتنوع البيولوجي (2015-2020)

تقدم استراتيجية أبوظبي للتنوع البيولوجي (2015-2020)
تفاصيل أعمال تطوير قطاع الاستزراع في الإمارة:

• **الإجراء 3.1.1** المساعدة في تنفيذ نهج تقييم دورة الحياة
المستدامة.
الاستزراع: مشروع بحثي حول المناطق المناسبة لتطوير
الاستزراع، وتحديد وتخصيص المناطق الملائمة للاستزراع. وفي
هذا الشأن يتم أخذ الخرائط الخاصة بالخطوة البحرية المستدامة
في الاعتبار. يتم تطوير والبدء بتنفيذ دراسة تجريبية حول
الاستزراع المستدام بالدولة مع تسليط الضوء على الأمن
الغذائي.

2.3.6 الخطّة البحرية: إطار العمل وخط التنفيذ (2030)

الخطّة البحرية: خطّة التنفيذ تحتوي على خطّة السياسة
والإجراءات الإدارية المتعلقة بتطوير قطاع الاستزراع في الإمارة:
خطّة السياسة: NR4.1: أنشطة الصيد والاستزراع السمكي
المستدامة والتي تنص على "تنفيذ جميع أنشطة الصيد
(التجاري والتقليدي والصيد كمورد معيشة) على نحو مستدام
والاسترشاد بالمعايير الدولية في صناعة الاستزراع السمكي"
ضمن الإجراءات الإدارية التالية:
NR4.1.1: استكمال البرنامج الاتحادي للتسعة مشروعات
المتزامنة لمصائد الأسماك.

NR4.1.2: التأكد من أن ممارسات الصيد المستقبلية،
وتصميمات البنية التحتية المرتبطة بها تلبّي الاشتراطات
والمعايير الدولية.

استراتيجية وطنية مستدامة كفيلة بوضع أهداف واقعية
للإنتاج، وإعداد خطة لتنمية وتطوير القطاع. وتقوم هيئة البيئة
- أبوظبي بالمشاركة الفعالة في هذه العملية بما يكفل زيادة
الإنتاجية من أجل دعم وتحقيق الاستدامة لقطاع الاستزراع.

2.3.3 الأنشطة البيئية والصناعات المصاحبة لمشاريع استزراع الأحياء المائية

يرتبط نمو وازدهار قطاع استزراع الأحياء المائية بشكل مباشر
بالعديد من الأنشطة والصناعات البيئية، التي تشكل في
مجملها البنية الأساسية لتنمية القطاع ومن ضمنها:

• المفاقس لإنتاج إصبعيات الأسماك

• مصانع أعلاف الأسماك

• مصانع ومزودو معدات استزراع الأحياء المائية

• الخدمات الاستشارية المتخصصة في مجال استزراع الأحياء
المائية

• خدمات الاستشارة البيئية المتخصصة في مجال تقييم الأثر
البيئي لمشاريع الاستزراع

• الخدمات البيطرية ومزودو العقاقير، والمواد الخاصة بصحة
الأحياء المائية

• دورات التدريب المهني في مجال استزراع الأحياء المائية

• الصناعة الغذائية والتي تندرج تحتها العديد من المشاريع
الإنتاجية المتكاملة كمصانع التعليب

2.3.4 خطة أبوظبي (2014-2021)

وفقاً للهدف 16 من خطة أبوظبي الذي ينص على "بيئة
مستدامة واستغلال أمثل للموارد للحفاظ على التراث
الطبيعي" تنسجم هذه السياسة مع أهداف ومبادرات برنامج
المحافظة على التنوع البيولوجي الآتية:

• الهدف 18: برنامج المحافظة على التنوع البيولوجي. المبادرة
1. إدارة الأنظمة البيئية الحساسة، والموائل الطبيعية، والمناطق
المحمية، والأنواع المهددة والمعرضة للإنقراض.

2.4 ما تم إنجازه نحو إقامة قطاع مستدام للاستزراع

في إطار السعي لتحقيق قطاع استزراع مستدام حققت الجهات المعنية تقدماً على المستوى الوطني، من خلال إقامة مرافق متخصصة لبحوث الاستزراع، وإصدار عدد من القوانين في هذا الشأن، ومن خلال تكريس الجهود لإعداد استراتيجية للاستزراع والانتاج المستهدف.

2.4.1 فهم تأثيرات استزراع الأحياء المائية

تختلف التأثيرات الناجمة عن عمليات استزراع الأحياء المائية باختلاف أنظمة الاستزراع ومستوى تداخلها وتفاعلها مع البيئة، فعلى سبيل المثال، قد تشكل المزارع المقامة في البحر مخاطر على التنوع البيولوجي في حال لم تتم إدارتها بالشكل المناسب، ومن ضمنها:

- استبعاد أي استخدامات أو مستخدمين من الموقع المختار – حدوث تأثيرات سلبية موضعية في الموائل نتيجة لزيادة النفايات العضوية في قاع البحر

- هروب الأسماك من أقفاص الاستزراع قد يؤدي إلى: انتشار الآفات الدخيلة التنافس مع الأنواع المحلية على الموارد (في حال هروب الأنواع الدخيلة) تغيّرات في تجميعات الجينات (في حال هروب الأنواع المحلية)

- تأثر الصفات الطبيعية وفقدان المشاهد الطبيعية والقيم الجمالية

- عدم استدامة موارد التغذية ومن ناحية أخرى، قد تؤدي مزارع الأحياء المائية المقامة على اليابسة، إلى استنزاف المياه الجوفية إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب، مما يشكل تهديداً على التنوع البيولوجي وقطاع الزراعة.

NR4.1.3: إجراء أبحاث السلامة الغذائية فيما يتعلق بمصادر التلوث المحتملة.

NR4.1.4: توضيح تعريف الاستزراع السمكي فيما يتعلق بمنح التصاريح، وغير ذلك من الاشتراطات التنظيمية.

NR4.1.5: إعداد استراتيجية لتطوير الاستزراع السمكي تضمن تطبيق سياسة مستدامة للاستزراع السمكي استرشاداً بالمعايير الدولية المستدامة للاستزراع السمكي. واستكمال تحليل هيئة البيئة – أبوظبي الحالي لاختيار المناطق الملائمة للاستزراع السمكي، وترتيبها حسب الأولوية وحجزها وتخطيطها.

NR4.1.6: تبسيط عملية إصدار التصاريح الخاصة بالاستزراع السمكي.

NR4.1.7: تشكيل لجنة لمراجعة طلبات المزارع السمكية لإدارة عمليات اعتماد المشروعات.

NR4.1.8: وضع برنامج تعليمي لتوعية الصيادين بالطرق المستدامة للصيد.

NR4.1.9: تعزيز الحملة الاستهلاكية "اختر بحكمة" للترويج للاستهلاك المستدام للأسماك.

NR4.1.10: إعداد خطة لإدارة موائد الأسماك والمزارع السمكية المستدامة.

تدعم هذه الإجراءات الإدارية تحقيق وتنفيذ هذه السياسة.

يتركز دور وزارة التغير المناخي والبيئة في إعداد التشريعات والأهداف الاستراتيجية على المستوى الاتحادي وتقديم المشورة الفنية، أما هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، فهو السلطة المحلية المعنية "بإصدار شهادات الرقابة الغذائية" لمشاريع الاستزراع بالإضافة إلى القيام بزيارات تفتيشية خاصة بالرفق بالحيوان، والأمن البيولوجي والسلامة الغذائية.

وتقوم دائرة التنمية الاقتصادية بمراجعة الجدوى الاقتصادية (الخطة التجارية)، والتأكد من جدوى المشروع اقتصادياً. أما بالنسبة لإدارة الممرات المائية، فتقوم دائرة النقل بمراجعة جميع الطلبات التي لها علاقة باستخدام الممرات المائية (مثل عمليات الاستزراع في البحر).

دائرة التخطيط العمراني والبلديات لها دور في تخطيط مواقع الاستزراع.

2.4.4 اللجنة التنسيقية لاستزراع الأحياء المائية

في عام 2014، قامت هيئة البيئة - أبوظبي مع شركائها بتأسيس مجموعة عمل لتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنظيم قطاع استزراع الأحياء المائية، وخلال السنتين الماضيتين اجتمعت المجموعة بشكل ربع سنوي، قامت خلالها بتحديد البنود الإستراتيجية التالية كأولويات يتعين تناولها للمضي قدماً في تطوير قطاع مستدام للاستزراع في الإمارة:

- تطوير الإطار التنظيمي لقطاع الاستزراع الأحياء المائية
- تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع استزراع الأحياء المائية
- اقتراح آليات للدعم المالي والتطوير الاقتصادي والتسويق
- رفع وعي الجمهور بقطاع استزراع الأحياء المائية
- وضع برامج تعليمية وتدريبية في مجال استزراع الأحياء المائية
- تعزيز البحوث الملائمة لإمارة أبوظبي ودعم الابتكار وتطوير تقنيات الاستزراع

من خلال تعزيز الإطار القانوني وتنفيذ الإجراءات الجديدة للتصاريح، سيتم وضع وتطبيق آليات إدارة هذه التأثيرات البيئية، وخاصة تأثيرات مزارع الأحياء المائية على المياه الجوفية.

2.4.2 العلوم والأبحاث

بدأت المساعي للقيام بالبحوث في مجال الاستزراع في دولة الإمارات منذ عام 1984 من خلال إقامة مركز أبحاث الأحياء البحرية في أم القيوين. ومن ضمن إنجازات المركز مايلي:

- استزراع أكثر من 9 مليون سمكة صغيرة بنجاح خلال الدراسات التجريبية.
- إطلاق أكثر من 2 مليون من إصبعيات الأسماك من أنواع محلية مختلفة.
- دعم المزارعين المحليين من خلال توفير صغار السمك من دون مقابل.
- البدء بشراكات مع القطاع العام والخاص من أجل تطوير أول مرفق تجاري على مستوى الدولة.

• البدء في تطوير مركز الشيخ خليفة للأبحاث البحرية.

• يحتوي مركز الشيخ خليفة على مرفق لإنتاج صغار الأسماك المحلية، بطاقة إنتاجية قدرها 1. مليون سمكة سنوياً.

2.4.3 المسؤوليات ضمن إطار العمل التشريعي

ستقوم وزارة التغير المناخي والبيئة بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات بأحكام تتعلق بالأدوار والمسؤوليات الخاصة بتطوير قطاع الاستزراع، والإنتاج، والترخيص، والسلامة الغذائية، والأمن البيولوجي.

بشكل عام، يتضمن دور هيئة البيئة - أبوظبي إعداد السياسة، والخطط والإجراءات، ومراجعة تقييم الأثر البيئي لمقترحات المشاريع الجديدة، وإصدار التصاريح البيئية لمشاريع الاستزراع، والتفتيش الروتيني على المزارع للتأكد من الامتثال البيئي، ويشمل ذلك مراجعة الاستدامة الشاملة للمشروع.

حيث سيمثل الإجراء الجديد منهجًا متسقًا لمنح التراخيص ويعزز الكفاءة، وفعالية صنع القرار، والتنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية، وبناء القدرات من خلال مشاركة المعرفة.

سيتم، من خلال الإجراءات المحدثة، ترخيص جميع المنشآت التي تزاوُل أنشطة استزراع الأحياء المائية للأغراض التجارية، والبحثية، والتجريبية، وتلك الأنشطة ذات المخاطر المحتملة على البيئة مثل هروب الأسماك أو انتقال الأمراض أو التأثير على جودة المياه، بغض النظر عن حجم النشاط والخطر منه، ويتضمن ذلك تربية الأسماك لتعزيز المخزون الطبيعي.

تتضمن هذه السياسة توجيهات بخصوص البنود أعلاه، والتي تعتبر من الأولويات الهامة لتنمية قطاع استزراع أحياء مائية مستدام في الإمارة

2.5 تحديث إجراءات ترخيص مزارع الأحياء المائية

سيتم تحديث إجراءات ترخيص مزارع الأحياء المائية بالتزامن مع إطلاق هذه السياسة، حيث ستكون هناك نافذة موحدة لمنح التراخيص، واستقبال الطلبات، ومراجعتها من قبل الجهات المعنية (هيئة البيئة – أبوظبي، ودائرة التنمية الاقتصادية، وهيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، ووزارة التغير المناخي والبيئة، ودائرة التخطيط العمراني والبلديات).

3. بيان سياسة الاستزراع المستدام للأحياء المائية

3.1 بيان السياسة

تسعى حكومة أبوظبي إلى تطوير قطاع استزراع أحياء مائية يتسم بالتنافسية والإستدامة، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل، وتحقيق مكاسب اقتصادية للمواطنين، من خلال توفير منتجات غذائية بحرية آمنة وذات جودة عالية تلبي حاجة السوق، باستخدام تقنيات مستدامة تحافظ على التنوع البيولوجي وتضمن حماية الأنظمة البيئية.

إن الغرض من هذه السياسة هو:

1. وضع تعريف متكامل لاستزراع الأحياء المائية المستدام لإمارة أبوظبي.
2. مواصلة جهود حكومة أبوظبي لتنمية قطاع استزراع الأحياء المائية، وتأخير سعيها لتأسيس قطاع استزراع مستدام للأحياء المائية.
3. توضيح سبل تحقيق الاستزراع المستدام بغرض تشجيع النمو المستدام للقطاع.
4. وضع إطار عمل من المبادئ التوجيهية لتحسين وتسريع تنمية قطاع استزراع الأحياء المائية في إمارة أبوظبي.

تهدف هذه السياسة إلى نقل رؤية أبوظبي حول استزراع الأحياء المائية بوضوح إلى كافة الجهات المعنية، وزيادة الثقة لديهم بالإجراءات المعتمدة لتحقيق الرؤية، وتشجيع الاستثمار في القطاع ضمن سياق سلسلة من المبادئ التي توجه تنمية قطاع استزراع أحياء مائية مستدام، كما تؤكد هذه السياسة على التزام حكومة أبوظبي بتطوير قطاع استزراع الأحياء المائية، وتحدد الخطوات التي سيتم اتخاذها لتشجيع الاستثمار في القطاع.

3.2 تعريفات استزراع الأحياء المائية

تعريف استزراع الأحياء المائية المعتمد في إمارة أبوظبي هو نسخة معدلة بشكل بسيط من تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" لكونه تعريفاً يعكس كافة جوانب استزراع الأحياء المائية:

"استزراع الأحياء المائية هو تربية الأحياء المائية كالأسمك والرخويات والقشريات والطحالب والنباتات المائية من أجل إنتاج الغذاء أو تجارة أسماك الزينة، أو تجديد المخزون أو الأغراض التجارية والترفيهية، أو لأي أغراض أخرى تحددها الحكومة. ويتضمن الاستزراع أحد أشكال التدخل في عملية التربية لتعزيز الإنتاج، مثل التربية المنتظمة أو التغذية أو الحماية من المفترسات أو نحوها. وينطوي الاستزراع كذلك على ملكية الأفراد والشركات للمخزون الذي يجري استزراعه".

ويُعرف " استزراع الأحياء المائية المستدام" كذلك على أنه: "ممارسة استزراع الأحياء المائية بطرق، إن لم تكن ذات أثر إيجابي، فهي غير مضرّة بالبيئة، وتسهم في تطوير المجتمع وتحقيق مكاسب اقتصادية".

3.3 مبادئ استزراع الأحياء المائية المستدام

تقدم المبادئ التالية توجيهاً عاماً لتطوير قطاع استزراع أحياء مائية مستدام في إمارة أبوظبي:

حددت حكومة أبوظبي استزراع الأحياء المائية كأولوية نظراً لأهميته الاقتصادية المحتملة للإمارة وللبلاذ. وستعمل الإمارة على دعم مبادرات تطوير استزراع الأحياء المائية المستدام، ونتيجة لذلك يتعين أن:

- يتم الاعتراف بقطاع الاستزراع كقطاع نامي، ضمن حدود مستدامة، ويمنح نصيب منصف في عمليات التخطيط لاستخدام الأراضي والمساحات المائية.

- يكون مدفوعاً بمبادرات واستثمارات القطاع الخاص الذي تقع على عاتقه مسؤولية التنمية التجارية.

- يكون محكوماً بسياسة وأطر تنظيمية وبيئة أعمال تمنح المصداقية، والاستقرار للقطاع والصناعات المصاحبة، مما يمكن القطاع من النمو والازدهار.

- يكون مدعوماً بالبحوث المبتكرة والتطوير ونقل التقنية لتعزيز الاستدامة والقدرة التنافسية للقطاع.

ونظراً لكونه قطاعاً ناشئاً، يجب دمج استزراع الأحياء المائية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي لإمارة أبوظبي. ولكي يزدهر استزراع الأحياء المائية، يتعين تطويره على نحو:

- يضمن إقامة منشآت استزراع الأحياء المائية في المياه البحرية، وتشغيلها بطريقة تتوافق مع الاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية.

- يعزز إجراء حوار مفتوح على المستوى المجتمعي لضمان فهم حاجات ومخاوف المجتمع عند اتخاذ قرارات تتعلق بتطوير وإدارة استزراع الأحياء المائية.

- يتضمن تواصل مفتوح يتميز بالشفافية لتعزيز الوعي العام بتطوير استزراع الأحياء المائية المستدام والتحديات والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به.

- يضمن مطابقة منتجات استزراع الأحياء المائية لأعلى معايير السلامة وجودة الأغذية.

تلتزم حكومة أبوظبي بالحفاظ على صحة وتنوع النظم الحيوية البحرية والبرية والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. وبالتالي، يتعين تطوير مشاريع استزراع الأحياء المائية على نحو:

- يحافظ على مستويات عالية من حماية البيئة من خلال الاعتماد على التقنيات والممارسات المستدامة بيئياً.

- يتحمل أصحاب مزارع الأحياء المائية مسؤولية حماية النباتات والحيوانات والنظم الإيكولوجية المحيطة بها.

- يرصد آثار عمليات استزراع الأحياء المائية على البيئة المحيطة، ويصدر تقارير بالنتائج لدعم الإدارة المثلى والتنمية المستمرة للقطاع.

تدرك حكومة أبوظبي إيجابيات الإجراءات المبسطة والشفافة لدعم صنع القرار. وبالتالي، يتعين أن يكون تطوير وتنمية استزراع الأحياء المائية:

- موجهاً بإطار تنظيمي وتمكيني مناسب ومتسق.

- مخططاً ومداراً عن طريق اعتماد أفضل العلوم والتقنيات والمعلومات المتاحة.

- مسترشداً بمعلومات اقتصادية واجتماعية وثقافية في إطار عمل لاتخاذ قرارات مبنية على أساس تقييم المخاطر.

- مدعوماً بقرارات سريعة ومنصفة وسليمة علمياً تُتخذ على نحو فعال يتسم بالشفافية.

- مرتكزاً على آراء المجتمع والقطاع وغيرهم من الجهات المعنية.

• مستفيداً من التعاون والتجارب الدولية لدعم الجهود الرامية إلى التحسين المستمر للتنمية المستدامة والابتكار.

3.4 كيف يتم تحقيق الاستدامة لقطاع الاستزراع؟

تماشياً مع الأولويات الاستراتيجية، يتم تحقيق هذه السياسة من خلال السعي لتنفيذ الإجراءات الآتية:

(1) تنفيذ إجراءات داخلية جديدة ومتكاملة بالهيئة لنظام إصدار تصاريح الاستزراع.

(2) إعداد استراتيجية لتنفيذ سياسة الاستزراع، مع تحديد نماذج العمل المناسبة، والأنواع، والمناطق المخصصة لتطوير الاستزراع، وإعداد خطط إدارية واستثمارية لتلك المناطق.

(3) تشجيع الاستثمار في القطاع.

(4) تطوير التشريعات والمعايير والأدلة.

(5) تشجيع الأبحاث والابتكارات في مجال الاستزراع من خلال تطوير خطة أبحاث الاستزراع.

(6) تطوير المواد اللازمة للتسويق والاتصال لاستقطاب المستثمرين في هذا المجال، بما في ذلك الصيادين.

تنفيذ الإجراءات أعلاه يوفر إمكانات رئيسية من أجل تحقيق الرؤية لسياسة الاستزراع المستدام.

4. تحليلات السياسة

4.1 الفوائد من السياسة

تؤكد هذه السياسة التزام حكومة أبوظبي بوضع الركائز الأساسية للقطاع، كما هو موضح في بند الإجراءات 1-6 من هذه السياسة، وذلك لإقامة قطاع حيوي ومستدام للاستزراع.

تساهم مساعي إمارة أبوظبي في تطوير قطاع مستدام للاستزراع في وفاء الدولة بالتزاماتها الدولية المدرجة في الأجنحة 21 لاتفاقية التنوع البيولوجي، وأهداف آيتشي، وإقليمياً وفق اتفاقية المنظمة الإقليمية للبيئة البحرية ROPME ومبادئها التوجيهية.

ومن الناحية الوطنية، تسهم هذه الجهود بدعم مبادرات خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (2014-2021) NBSAP، والاستراتيجية الوطنية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والبيئة البحرية (2014-2021)، وخطة إمارة أبوظبي (2014-2021) والخطة البحرية على مستوى الإمارة.

على المدى الطويل، ستخفف استدامة قطاع الاستزراع من الضغط على المخزون السمكي الذي يتعرض لاستغلال مفرط، وزيادة مساهمته الحالية التي تقدر بأقل من 1% إلى مستويات أعلى، وتقوم وزارة التغير المناخي والبيئة بوضع استراتيجية للمستهدف من الإنتاج كجزء من تطوير الاستراتيجية الوطنية للاستزراع.

هذه السياسة:

- تتماشى مع رؤية السياسة الشاملة لاستراتيجية أبوظبي البحرية من أجل تحقيق مجال بحري آمن ومستدام لإمارة أبوظبي، مع تحقيق رؤية "مصايد سمكية مستدامة لدولة الامارات العربية المتحدة"، واستعادة مخزون الأنواع الرئيسية بحدود الاستدامة مع حلول 2030.

- مقبولة اجتماعياً وثقافياً، فالسعي من أجل استدامة القطاع يعزز استمرارية الارتباطات التاريخية للإمارة مع البحر، ويوفر بديلاً جديداً للصيد البحري.

- تتماشى مع النهج الدولي.

- تساعد على اتخاذ قرارات سليمة، فالسعي من أجل استدامة القطاع من خلال تبسيط إجراءات الترخيص يعزز من عملية صنع القرارات مع أخذ الجوانب البيئية والاقتصادية جميعها بعين الاعتبار.

- خطوة تجاه تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة، وتحقيق التعاون الدولي والأمن الغذائي، من خلال السعي لاستزراع الأنواع المحلية المستنزفة بشدة، مما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الأجيال والأمن الغذائي بشكل كبير من خلال توفير هذه الأنواع للأجيال القادمة.

- سياسة تستند على العلم، إن المصايد السمكية مستغلة بشكل مفرط وبحاجة إلى مبادرات لتخفيف الضغط على المخزون.

- تدعم التنمية الاقتصادية.

- عملية من حيث النطاق التشغيلي – تطبيق إجراءات تمكن الجهات الحكومية الرئيسية التي تقوم باتخاذ القرارات الخاصة بالاستزراع، من الاجتماع بشكل منتظم من أجل اتخاذ قرارات متكاملة وسليمة بخصوص المرافق المستقبلية للاستزراع التي تعتبر عملية وتحقيق التنمية المستدامة.

- تقوم بإشراك جميع الشركاء في تطوير هذه السياسة.

5. تنفيذ ومراجعة السياسة

5.1 آلية التنفيذ

تعتبر آليات التنفيذ الموضحة أدناه أساسية لتحقيق إجراءات هذه السياسة.

الجدول 2: آليات تنفيذ ومراجعة سياسة الاستزراع

الإجراء	آلية التنفيذ
(1) تنفيذ إجراءات داخلية جديدة ومتكاملة لنظام إصدار تصاريح الاستزراع.	الموافقة على إجراءات ترخيص مشاريع استزراع الأحياء المائية وتنفيذها من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية لدائرة التنمية الاقتصادية الجهات المعنية: دائرة التنمية الاقتصادية الإطار الزمني: قيد التنفيذ، تاريخ النفاذ 2019
(2) إعداد استراتيجية لتنفيذ سياسة الاستزراع، مع تحديد نماذج العمل المناسبة، والأنواع، والمناطق المخصصة لتطوير الاستزراع، وإعداد خطط إدارية واستثمارية لتلك المناطق.	تحديد نماذج العمل والأنواع المناسبة للاستزراع في إمارة أبوظبي، والتعاون مع دائرة التخطيط العمراني والبلديات لتحديد المناطق المخصصة لتطوير الاستزراع تقييم النمذجة الهيدروديناميكية للمناطق البحرية المخصصة للاستزراع، والتعاون مع دائرة التنمية الاقتصادية لإعداد خطط إدارية واستثمارية للمناطق الجهات المعنية: هيئة البيئة - أبوظبي، دائرة التنمية الاقتصادية، دائرة التخطيط العمراني والبلديات الإطار الزمني: قيد التنفيذ، تاريخ النفاذ 2019
(3) تشجيع الاستثمار في القطاع.	إقتراح آليات لدعم وتشجيع الاستثمارات في الاستزراع تخضع للاشتراطات والتقديرات الحكومية الجهات المعنية: المجلس التنفيذي، صندوق خليفة الإطار الزمني: تاريخ النفاذ 2019
(4) تطوير التشريعات والمعايير والأدلة.	إعداد مسودة قرار خاص بالاستزراع لتبسيط التشريعات الحالية والقواعد الإرشادية الخاصة بإصدار التصاريح الجهات المعنية: هيئة البيئة - أبوظبي، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية الإطار الزمني: تاريخ النفاذ 2019
(5) تشجيع الأبحاث والابتكارات في مجال الاستزراع من خلال تطوير خطة أبحاث الاستزراع.	إعداد وتنفيذ خطة لأبحاث الاستزراع بمشاركة القطاعين العام والخاص والشركاء في إمارة أبوظبي، وعلى مستوى الدولة الجهات المعنية: وزارة التغير المناخي والبيئة، هيئة البيئة - أبوظبي، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية الإطار الزمني: تاريخ النفاذ 2019
(6) تطوير المواد اللازمة للتسويق والاتصال لاستقطاب المستثمرين في هذا المجال، بما في ذلك الصيادين.	إعداد مسودة استراتيجية التسويق والاتصال لترويج قطاع الاستزراع والاستثمار في إمارة أبوظبي وتشجيع المستثمرين من الصيادين الجهات المعنية: هيئة البيئة - أبوظبي الإطار الزمني: تاريخ النفاذ 2019

تتولى هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية مسؤولية الإشراف على متابعة تنفيذ إجراءات السياسة بالتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ هذه الإجراءات والمحددة في الجدول رقم 2.

5.2 الموارد اللازمة لدعم السياسة

يتطلب توفر الآتي لدعم هذه السياسة:

- التزام الجهات الحكومية بتطبيق هذه السياسة، وتنفيذ الإجراءات الواردة فيها بأقصى حد ممكن
- القوانين والقرارات التي تتعلق بالأدوار والمسئوليات الخاصة بتطوير قطاع الاستزراع، والإنتاج، والترخيص، والسلامة الغذائية، والأمن البيولوجي
- القوانين والقرارات التي تتعلق بالأدوار والمسئوليات الخاصة بإدارة المصايد السمكية للحد من الاستغلال المفرط
- تحديث الأطر التشريعية للاستزراع
- تنفيذ إجراءات جديدة ومبسطة لتسهيل عملية ترخيص أنشطة الاستزراع
- الاهتمام بتخصيص المواقع في اليابسة والبحر لتنمية الاستزراع
- خطة أبحاث الاستزراع
- برامج التسويق والاتصال

5.3 مراجعة السياسة

تتم مراجعة هذه السياسة بعد مرور عام من اعتمادها، وذلك وفق آلية واضحة للوقوف على التقدم المحرز في تنفيذها، وتذليل العقبات التي تواجهها، وأجراء التحديثات الضرورية بناء على المتغيرات على المستويين المحلي والدولي. مؤشرات الأداء الرئيسية وعناصر الترويج المتفق عليها هي كالتالي:

1. إجراءات السياسة التي تم تحقيقها – التقدم الشامل واستكمال الإجراءات الستة المذكورة في هذه السياسة (التي تشمل تبسيط إجراءات الترخيص: التطوير الاستراتيجي، تخصيص الأراضي والدراسة الهيدروديناميكية للمواقع البحرية، تشجيع الاستثمار في القطاع، قرار جديد لتنظيم الاستزراع، خطة جديدة للأبحاث في مجال الاستزراع، واستراتيجية التسويق والاتصال)

2. مؤشر التنمية المستدامة – التقدم نحو تحقيق الإنتاج الوطني المستهدف: التقدم المحرز تجاه تحقيق أهداف الاستزراع، يقاس سنوياً وعلى مدار الفترة الزمنية للأهداف

3. المؤشر البيئي – التفتيش على المزارع ومراقبة مدى الامتثال للتأكد من توافق والتزام المرافق الخاصة بالمزارع بخطة الإدارة البيئية، حيث أن المستهدف هو التزام 90% من المزارع المرخصة بخطة الإدارة البيئية

6. المراجع

المراجع العربية:

- قرار وزاري رقم (302) لسنة 2001 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية.
- قطاع مصايد الأسماك في أبوظبي: السياسات والقوانين والعلوم وتحليل الثغرات وخطة العمل الخاصة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، (2014).
- هيئة البيئة أبوظبي: اختيار الموقع لمنشآت استزراع الأحياء المائية في أبوظبي، (2013).
- هيئة البيئة أبوظبي: استراتيجية التنوع البيولوجي لإمارة أبوظبي (2014-2018). التقرير الفني الداخلي، (2014).
- هيئة البيئة أبوظبي: إطار تطوير السياسات البيئية. الإطار العام، (2015).
- هيئة البيئة أبوظبي: تقييم الأنواع المرشحة لتنمية استزراع الأحياء المائية في أبوظبي، (2013).
- هيئة البيئة أبوظبي: مشروع إجراءات التشغيل القياسية لترخيص استزراع الأحياء المائية في أبوظبي، (2013).
- هيئة البيئة أبوظبي، وزارة التغير المناخي والبيئة: - سياسة مصايد الأسماك المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.
- لجنة مصايد الأسماك المستدامة في الإمارات العربية المتحدة. هيئة البيئة أبوظبي، وزارة التغير المناخي والبيئة:
- اللجنة الفنية لإدارة التغير في مصايد الأسماك في الإمارات العربية المتحدة.
- النشرة السنوية لمصايد الأسماك واستزراع الأحياء المائية لإمارة أبوظبي (2015، 2016).
- مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني: الخطة البحرية 2030: خطة عمل الإطار الساحلي والبحري لإمارة أبوظبي 2030
- مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني: الخطة البحرية 2030: خطة عمل الإطار الساحلي والبحري لإمارة أبوظبي 2030
- الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل (2014-2021).
- الدليل التوجيهي لاستزراع الأحياء المائية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2016.
- القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 م في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة ولائحته التنفيذية.
- جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية: نظام رقم (8) لسنة 2012 بشأن الشروط الفنية والصحية لمنشآت الإنتاج الحيواني.
- قانون رقم (16) لسنة 2005 بشأن إعادة تنظيم هيئة البيئة - أبوظبي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2014 بشأن رسوم خدمات وزارة البيئة والمياه.
- قرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2001 في شأن الأنظمة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها.
- قرار وزاري رقم (116) لسنة 2014 في شأن شروط استيراد الأدوية البيطرية الغير مسجلة.
- قرار وزاري رقم (194) لسنة 2010 في شأن الحدود القصوى المسموح بها من المعادن الثقيلة والأفلاتوكسين والدايوكسين في الأعلاف الحيوانية.
- قرار وزاري رقم 277 لسنة 2001 في شأن مزارع الاسماك في المياه العذبة والمائلة إلى الملوحة ومياه البحر الخاضعة لسيادة الدولة.
- قرار وزاري رقم (395) لسنة 2007م بشأن إعادة تشكيل فريق عمل للكشف على مزارع الأسماك ومراقبة متبقيات الأدوية البيطرية وملوثات البيئة.

المراجع الأجنبية:

- UN. Convention of Biological Diversity and Agenda 21 (1992).
- UN. Convention on Biological Diversity, Conference of the Parties. Strategic Plan for Biodiversity (2011-2020). Aichi (2010).
- UN FAO. Aquaculture Development Beyond 2000: the Bangkok Declaration and Strategy. Conference on Aquaculture in the Third Millennium, 20-25 February 2000, Bangkok, Thailand. NACA, Bangkok and FAO, Rome (2000).
- UN FAO. Colombo Declaration: A Commitment to Regional Cooperation in Aquaculture Development for Food Security, Nutrition, and Economic Development in Asia. Asia Regional Ministerial Meeting on Aquaculture for Food Security, Nutrition and Economic Development Hotel Hilton, Colombo, Sri Lanka, (2011).
- UN FAO. Declaration and Plan of Action on the Sustainable Contribution of Fisheries to Food Security. Kyoto (1995).
- UN FAO. Declaration of the International Conference on Responsible Fishing. Cancun. (1992).
- UN FAO. Declaration on the Implementation of the Code of Conduct for Responsible Fisheries. Rome (1999).
- UN FAO. Phuket Consensus; a reaffirmation of commitment to the Bangkok Declaration and Strategy. Global Conference on Aquaculture 2010. 22-25 September 2010. Phuket, Thailand. FAO, Rome (2011).
- UN FAO. Programme on Fisheries and Aquaculture - Fisheries and Aquaculture Department. In: FAO Fisheries and Aquaculture Department [online]. Rome. Updated. [Cited 27 August 2017]. <http://www.fao.org/fishery/about/programme/en> (2017).
- UN FAO. Report of the FAO Technical Conference on Aquaculture. Kyoto, Japan, 26 May – 02 June 1976. FAO, Rome (1976).
- UN FAO. State of World Fisheries and Aquaculture (2016).

